السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص / شهر تشرين الثاني/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2/11/2025
https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1633

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The impact of some monetary policy variables on attracting foreign direct investment in Iraq for the period 2004-2023

أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة 2004-2023

ميديا صلاح ياباعلى/الباحث
Media Salah Yaba
media.yaba@su.edu.krd

أ.د. گولدران عبدالرحيم عزيز/المشرف
Gulderan Abdulraheem Aziz
gulderan.azia@su.edu.krd

كلية الادارة الاقتصاد/جامعة صلاح الدين/ اربيل

Abstract

This study aims to elucidate the components of monetary policy and foreign direct investment (FDI) and to underscore the impact of monetary policy on attracting FDI in Iraq over the study period. To achieve this objective, annual time-series data covering the period 2004–2023 were employed. The study applied the Augmented Dickey-Fuller (ADF) and Phillips-Perron (PP) tests to examine the stationarity of the variables, in addition to employing the Bounds Testing approach (Bound Test) to identify the presence of a cointegrating relationship between FDI and the monetary policy variables — namely, broad money supply (M2), inflation rate, official exchange rate, and interest rate. The short-run and long-run dynamics were estimated using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The empirical results revealed a negative and statistically significant short-run relationship between broad money supply and FDI, whereas a positive and statistically significant relationship was observed in the long run. Moreover, the findings indicated a negative but statistically insignificant short-run relationship between the official exchange rate and FDI, while in the long run, the relationship turned negative and statistically significant. Furthermore, the analysis demonstrated a negative and statistically significant relationship between inflation and FDI in both the short and long run. In contrast, the relationship between the interest rate and FDI appeared negative but statistically insignificant across both time horizons. The results confirmed the existence of cointegration and a long-run equilibrium relationship between FDI (as the dependent variable) and the monetary policy indicators.The study concludes by recommending that economic policymakers adopt strategies aimed at enhancing FDI inflows through maintaining price stability, controlling inflation, and ensuring exchange rate stability away from excessive volatility. In addition, it highlights the necessity of reforming the banking system and improving the efficiency and competitiveness of interest rates to foster a more attractive environment for foreign

direct investment.

Keywords: Monetary policy, Foreign Direct Investment (FDI), Broad Money Supply (M2), Official Exchange Rate, Inflation, Interest Rate.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى بيان مكونات السياسة النقدية و الاستثمار الاجنبي المباشر و ابراز اثر السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق خلال المدة الدراسة ، تحقيقاً لهذه الغاية استخدمت الدّراسة سلاسل زمنية سنوية خلال المدة الممتدة من 2004 الى 2023بإجراء اختبار كل من ديكي فولر الموسع (ADF)واختبار فيليبس بيرون (PP) ومعرفة علاقة التكامل المشترك باستعمال منهجية الحدود (Bound test) بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومتغيرات السياسة النقدية (عرض النقد الواسع M2 ، التضخم ، سعر الصرف الرسمي و سعر الفائدة) وتقدير العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).وتوصل البحث من خلال نتائج الاختبارات ان وجود العلاقة العكسية والمعنوية بين عرض النقد الواسع والاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل القصير ،اما في الاجل الطويل فتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة و معنوية احصائية بين عرض النقد الواسع والاستثمار الاجنبي المباشر،و وجود علاقة عكسية ليست ذات دلالة و لا معنوية احصائية بين سعر الصرف الرسمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل القصير ،اما في الاجل الطويل فتبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة و معنوية احصائية بين سعر الصرف الرسمي والاستثمار الاجنبي المباشر ، و وجود علاقة عكسية ذات دلالة و معنوية احصائية بين معدل التضخم والاستثمار الاجنبي المباشرفي الاجلين القصير والطويل ،و وجود علاقة عكسية غير ذات دلالة ولا معنوية احصائية بين سعر الفائدة والاستثمار الاجنبي المباشر في الاجلين القصير والطويل . وكذلك تبين النتائج الى وجود التكامل المشترك ووجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر بكونه متغيراً تابعاً والمتغيرات المستقلة ،و يوصي البحث من الضروري لواضعي السياسات الاقتصادية وضع سياسات تستهدف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، من خلال السيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف بعيدًا عن التغيرات التقلبات الشديدة. مع الحاجة إلى إصلاح النظام المصرفي وتحسين مستوى أسعار الفائدة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

الكلمات الرئيسية: السياسة النقدية، الاستثمار ألاجنبي المباشر، عرض النقد الواسعM2 ، سعر الصرف الرسمي، التضخم، و سعر الفائدة.

المقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، وقد ظهرمع بداية القرن العشرين و يحتل الاستثمار الاجنبي المباشر مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك لما له دور في تحقيق التنمية الاقتصادية ولما له من تأثير على متغيرات اقتصادية عديدة ،و اذ أصبحت جزءًا هاما من الخريطة الاقتصادية العالمية. وما زال الاستثمار الأجنبي يثير اهتمام الشركات والدول، وقد زاد هذا الاهتمام بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب الفرص التي يوفرها للدول النامية. تشجع معظم السياسات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي في مجالات مختلفة، لأنه يعد أحد المكونات الأساسية التي تعزز التنمية الاقتصادية ووسيلة فعالة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للكيانات والأفراد، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، بهدف ايجاد ثروات جديدة. و تحتل السياسة النقدية مرتبة خاصة بين السياسات الاقتصادية التي تستعمل لحل المشاكل الاقتصادية التي تزداد بشكل عام، وخاصة منذ بداية القرن العشرين. وقد تم تعريف هذه السياسة من خلال مراحل تطورها، وأهدافها، وأدواتها المباشرة وغير المباشرة، تعد السياسة النقدية إحدى الركائز الاساسية للسياسات الاقتصادية، التي من خلالها تعمل الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والعراق احدي هذه الدول التي تسعى الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة. من ثم ستقوم الدراسة بتحليل أثر السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2004-2023)، وذلك من خلال البيانات المتاحة حتى يمكن تحديد أثر السياسة النقدية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ. منهجية البحث

اولاً : اهمية البحث : السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية في ادارة الاقتصاد ،و هي بمثابة نبض التحكم في الدورة الاقتصادية من خلال ضبط التضخم و استقرار الاسعار و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التأثير على التجارة والسعر الصرف و دعم النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار و توفير فرص العمل و تقليل معدلات البطالة.

ثانياً: مشكلة البحث : ما مدى تأثير السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق خلال المدة(2004-2023) ؟ و فيما تتفرع الى :-

1- ما هو اثر عرض النقد الواسع M2 في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي؟
2- ما هو اثر سعر الصرف الرسمي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي؟
3- ما هو اثر التضخم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في خاصة الاقتصاد العراقي؟
4- ما هو اثر سعر الفائدة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي؟

ثالثاً: فرضية البحث: هناك اثر لبعض متغيرات السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر و منها تتفرع الى الفروضيات الاتية :-

1- الفرض الاول: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين عرض النقد الواسع M2 و تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات علاقة طردية أو عكسية في العراق.
2- الفرض الثاني: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف الرسمي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات علاقة طردية أو عكسية في العراق..
3- الفرض الثالث: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التضخم و تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات علاقة طردية أو عكسية في العراق.
4- الفرض الرابع: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الفائدة و تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات علاقة طردية أو عكسية في العراق.

رابعاً: هدف البحث: تهدف هذه الدراسة الى :

1- بيان مكونات السياسة النقدية و الاستثمار الاجنبي المباشر .
2- ابراز اثر السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراق.
3- تقديم عدد من المقترحات لخلق بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي.

خامساً: منهج البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتقديم الجوانب النظرية بينما اتخذت الجانب التطبيقي المنهج التحليلي الكمي لتحديد طبيعة و اتجاه العلاقة بين متغيرات القيد الدراسة، مع استعمال انموذج (ARDL) للاقتصاد العراقي.

سادساً: الاطار الزماني والمكاني: تتمثل حدود الدراسة في الحدود الموضوعية ، الزمنية والمكانية ، وهي كما يلي:

1- الحدود الموضوعية : تشمل متغيرات السياسة النقدية و الاستثمار الاجنبي المباشر.
2- الحدود الزمنية: تشمل الدراسة المدة 2004-2023.
3- الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

المحور الأول: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع السياسة النقدية و الاستثمار الاجنبي المباشر يجب الاستفادة منه و تقسيم تلك الدراسات زمنيًا من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

1- **دراسة [محمد،2018] ،بعنوان [أثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:2000-2016]** هدفت الدراسة الى التعرف على أداء السياسة النقدية و الاستثمار الأجنبي

المباشر في العراق وكذلك التعرف على أثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر وهل هناك اثر سلبي أم إيجابي، وتوصلت الدراسة إلى ان هناك دور فعال للسياسة النقدية في تحقيق زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال مدة الدراسة ، وتوصلت أيضاً الى ان مؤشر عرض النقد لها الأثر الايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال مدة الدراسة. أما الأثر السلبي فكان لمؤشري معدل التضخم وسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال مدة الدراسة.

2- **دراسة (الخربوطلي،2020)، بعنوان (أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية مباشرة إلى مصر)** هدفت الدراسة إلى بيان تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتحديد اهم المتغيرات النقدية الكلية المؤثرة في حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى مصر خلال مدة(2001-2016) ، ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية وان كانت ضعيفة بين معدل التضخم والتدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال مدة الدراسة، وتوصلت أيضاً الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و حجم الدين الخارجي والتدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال مدة الدراسة. و وجود علاقة صفرية مما يدل على عدم وجود علاقة نسبة تغطية الواردات و والتدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال مدة الدراسة .

3- دراسة(Mukhtarov,and others , 2020) ،بعنوان (The Impact Of Monetary Policy And Tax Revenues On Foreign Direct Investment Inflows: An Empirical Study (2017-1991) On Jordan)

(أثر السياسة النقدية والإيرادات الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على الأردن للمدة (1991-2017)). تهدف الدراسة الي توضيح تأثير السياسة النقدية التي يتم تمثيلها من خلال عرض النقود وسعر الفائدة، والايرادات الضريبية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن. توصلت الدراسة الى ان عرض النقود له دلالة احصائية وأثر ايجابي علي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال مدة الدراسة ، وتوصلت أيضاً الى وجود تأثير سلبي للايرادات الضريبية علي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال مدة الدراسة ، وتم التوصل أيضا الى ان سعر الفائدة ليس له دلالة احصائية.

4- دراسة (Karahan&Bayir,2022)، بعنوان (The effects of monetary policies of foreign direct investment inflows in emerging economies :some policy implication for post – CoviD-Bandirma19 ,(2008-2021).

(آثار السياسات النقدية علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات الناشئة قبل وأثناء COVID-19كوفيد) . تهدف هذه الدراسة الى توضيح آثار السياسات النقدية علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات الناشئة قبل وأثناءCOVID-19 ، توصلت الدراسة الى ان ممارسات السياسة النقدية قبل وأثناء COVID-19 التي تسبب في ارتفاع مؤشر سوق الأسهم العالمية وأسعار الفائدة المنخفضة تشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. توصلت أيضاً الى أن السياسة النقدية الانكماشية في مدة ما بعد COVID-19 قد يسبب قيودًا كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

المحور الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستثمار الاجنبي المباشر

اولا : السياسة النقدية(المفهوم ، الاهمية ، الادوات)

1-1 مفهوم السياسة النقدية: يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموع الوسائل التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على المعروض النقدي ووسائل الدفع الأخرى وفقاً للظروف الاقتصادية بهدف تحفيز عملية النمو الاقتصادي وحماية قيمة النقود من التقلبات الاقتصادية

والحفاظ على المستوى العام للأسعار.(حسن ,147:2023). و السياسة النقدية هي سلسلة من الإجراءات والقرارات التي يتخذها البنك المركزي للدولة لتنظيم المعروض النقدي وأسعار الفائدة في الاقتصاد، بهدف تحقيق أهداف محددة، مثل استقرار الأسعار، والنمو الاقتصادي المتوازن، وانخفاض معدل البطالة. ويتمثل الهدف الرئيسي- للسياسة النقدية في خلق بيئة اقتصادية مستقرة ومستدامة(Wahyudin,2024:8). وبهذا يتضح بان السياسة النقدية يتمثل في مجموعة التدابيرو لأساليب والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية من خلال أدواتها من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

2-1 **أهمية السياسة النقدية:** تؤكد التعريفات المشار اليها على الأهمية الكبيرة للسياسة النقدية على النحو التالي (خليل , 148:2014):-

1-هي جزء من السياسة الاقتصادية الكلية

2-التحكم و تنظيم كمية النقود , و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3- لها دور كبير في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات .

4- التحكم في الاتجاهات و تركيب النشاط الاقتصادي , عن طريق التاثير في حجم الائتمان و التحكم في بنيته و مجالاته

5- تعد السياسة النقدية أداة مرنة لمواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال تعديل أسعار الفائدة أو إدارة السيولة

6- ان السياسة النقدية تلعب دورًا رئيسيًا في السيطرة على معدلات التضخم والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار(Mishkin,130:2019).

7-القضاء أو الحد من البطالة و تحقيق تنمية اقتصادية(Oliver ,90:2017).

8-تساهم السياسة النقدية في استقرار سعر صرف العملة الوطنية وتقليل تقلباته . ما يشجع الاستثمار الأجنبي ويعزز التجارة الدولية(Krugman & Obstfeld, 2018:320) .

3.1 أدوات السياسة النقدية: تنقسم الى أدوات غير مباشرة (الأدوات الكمية) و الأدوات المباشرة (الأدوات النوعية):

اولا: أدوات غير مباشرة : الأدوات الكمية: تعد الطرائق الكمية من الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، اذ تهدف إلى التأثير في حجم النقد والائتمان المصرفي، دون التركيز على نوعية الائتمان المقدمة للوحدات الاقتصادية ، وقد تم استعمالها ولا تزال على نطاق واسع في البلدان المتقدمة اقتصاديًا، ومن أبرزها:-

1- **سعر إعادة الخصم** : هو السعر أو الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي مقابل خصم الأوراق التجارية و السندات المحلية للبنوك التجارية والتي سبق وإن خصمتها لعملائها(Lusha,23:2020)، وكل قيم الأسهم والسندات التي تقبلها المصارف التجارية من عملائها مقابل إعطائهم قيمتها نقداً، ثم تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي من أجل المحافظة على سيولتها النقدية ، وعادة يتم ذلك مقابل عمولة محدده يحصل عليها البنك المركزي. كما يمثل سعرالخصم الفائدة التي يفرضها البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل إقراضها من الأموال النقدية التي تحتاج إليها.(خؤشناو:153:2024).

2- **عمليات السوق المفتوحة :** تُعدّ عمليات السوق المفتوحة الأداة الأساسية للسياسة النقدية غير المباشرة. وهي تشمل بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق مفتوحة وهي تساعد في الحصول على عوائد انكماشية وتضخمية للاقتصاد الحالي. إن بيع الأوراق المالية الحكومية بالتجزئة في الأسواق المفتوحة يتحكم في قدرة القطاع المالي. ، وقد يُتيح فرصًا أكبر للائتمان في بيئة سوقية متقدمة(Abdullah,2020:8).

3-**نسبة الاحتياطي القانوني**: و هي تشير الى نسبة الودائع التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها في البنك المركزي، اذ يطلب البنك المركزي من المصارف التجارية إيداع جزء أو نسبة معينة من ودائعها لديه. ويؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى تقييد قدرة المصارف التجارية على تقديم الائتمان، أو العكس، يؤدي اذ خفض هذه النسبة إلى زيادة السيولة النقدية لدى المصارف التجارية والتوسع في تقديم الائتمان. كما أنه يمثل أداة السياسة النقدية التقليدية الثالثة التي يستخدمها البنك المركزي، والتي تعد أحد محددات المضاعف النقدي في عملية عرض النقود (ادريس، 19:2021) .

ثانيا : الأدوات المباشرة (النوعية): يشيرإلى مجموعة من الأساليب التي يعتمدها البنك المركزي بهدف تعزيز وتقوية فعالية الأدوات غير المباشرة وفيما يلي أبرز هذه الأدوات:-

1-سياسة تأطير القروض :-هو إجراء تنظيمي تقوم من خلاله السلطة النقدية بتحديد حدود للقروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محدودة ، باذ لا تتجاوز مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي حالة عدم الالتزام بهذه الإجراءات، تتعرض المصارف إلى عقوبات(رابح ،مصطفى :512:2019).

2-التنظيم الانتقائي للقروض :- يتم منح القروض من طرف مؤسسات الإقراض تبعا لمعياران وهما الربحية أوالمردودية ودرجة المخاطرة ضمان ملائمة العملاء ومعرفة الضمانات المقدمة، لكن هذه الخيارات قدلا تتلاءم بالضرورة مع احتياجات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

3- تنظيم القروض الاستهلاكية:- إن الرقابة على الائتمان الاستهلاكي يشمل على كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد أدنى من المبلغ الذي يجب أن يدفعه المشتري ومدة قصوى للسداد.(ايمان , سمية ,525:2023).

4-الحد الاقصى لسعر الفائدة:- بما ان زيادة ودائع المصارف التجارية تؤدي الى زيادة الارباح، فأن المصارف التجارية تتنافس على المزيد من الودائع، لذلك تلجأ الى منح معدلات فائدة عالية ويضطر البنك المركزي الى تحديد حد اعلى لسعر الفائدة لا يمكن للمصارف التجارية ان تتجاوزه(سميرة، 2019،38).

ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر (المفهوم ،الاهمية ، الاشكال)

2.1 مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر: ويعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه التدفقات الناشئة من انتقال رؤوس الأموال المعدة للاستثمار الى البلدان المضيفة، أو المتلقية لتعظم الأرباح وتحقيق المنفعة وبالمشاركة مع رأس المال المحلي لإنشاء المشاريع المختلفة في الدول المضيفة، ويحصل المستثمرين على مرونة في إدارة الشركات المستثمرة، أي يتم إستثمار رؤوس الأموال الموجودة لدى المستثمرين الاجانب في بلد ثاني ليس البلد الام للمستثمر (خلف، 2020،72). و تشيرالاستثمار الأجنبي المباشر بأن يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء عمل تجاري جديد في بلد مضيف، أو شراء أسهم في عمل تجاري قائم، أو الاستحواذ بطريقة أخرى على السيطرة طويلة الأجل على هذا العمل التجاري(Wang2:2024).

2.2اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر : يساهم في تعزيز المنافسة بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسية مما يحفز الشركات المحلية في الحصول على الأجهزة والوسائل الفنية الحديثة، وزيادة الابتكارات وكذلك تطوير المهارات والإبتكارات التكنولوجية والبشرية لدى الشركات المحلية(Griggio,2017:4).

1- يساهم الأستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتلقية للاستثمار، وكما يساهم في تطوير المنتجات وبالأخص اذا كانت المشاريع الاقتصادية المشتركة مثل فروع الشركات متعددة الجنسية وشركات البلد الام (حافظ ،21:2020).

2- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز قدرات الإنتاج المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات و يدعم الاستقرار الاقتصادي للدولة (زموش، 10:2019) .

3- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة تدفق رؤوس اموال جديدة في الاقتصاد ، و يساهم في التنمية الاقتصادية.

4- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية الكبرى مثل الطاقة والطرق والاتصالات و خاصة في الدول النامية التي تعاني من فجوات تمويلية كبيرة.

2-3أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1-**الاستثمار المشترك:** هو اتفاقية طويلة الأمد بين طرفين استثماريين ، أحدهما محلي والآخر أجنبي، قد يكون الطرف الأجنبي قطاعًا عامًا أو خاصًا تعمل في البلد المضيف(Bajrami & Zeqiri 2016:48). وتأخذ مشاركة الطرف الأجنبي عدة أشكال ، سواء كانت تمويلًا أم خبرة أم عملًا مشتركًا أم تقنية أم تقديم معلومات السوق، وفي الحقيقة نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرلكونه وسيلة مراقبة على الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في بلدانها (علي، 2019, 176).

2- **الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر:** تعد اكثر أنواع الاستثمارات بالنسبة للشركات الكبرى المتعددة الجنسية وتكون في فروع الإنتاج والتسويق وتوجه في الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية في البلدان المضيفة للاستثمار ويعد غير مرغوب و مفضل لكثيرمن الدول النامية وذلك خوفا من التبعية الاقتصادية والتأثير والتدخل في القرارات الداخلية للدول المضيفة والواقع يشير الى أنتشاره في الدول النامية بل اصبح وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها (جاسم 415,2017).

3- **الاستثمار في المناطق الحرة :** اذ تسمي على هذه المناطق بجزر الاستثمار المباشر وتكون بعيدا عن التشريعات والأنظمة في الدول المضيفة وتعمل ضمن قوانين منظمة ومحدودة لعمليه أنشاء المشاريع الاستثمارية في تلك المناطق الحرة (صالح،سعود ،179,2020).

4- **عمليات التجميع :** اذ يكون الأستثمار بصورة إتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي سواء كان عاما أو خاصا، يتم بموجبه قيام الطرف المحلي بتزويد الطرف الأجنبي بمكونات منتج ما لغرض تجميعه ،ويقوم الطرف الأجنبي بتجميعه ليصبح منتج نهائي. وفي معظم الأحيان وفي الدول النامية خاصة يعطي الطرف الأجنبي الخبرة او المهارة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع والمكونات الرأسمالية في مقابل مردود مادي متفق عليه، وتجدر الإشارة قد تتبع مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الاستثمار للطرف الأجنبي (يحيى212:2020).

ثالثا:- العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية و الاستثمار الأجنبي المباشر

1- **عرض النقد الواسع M2:** عرفت عادة بمصطلح السيولة المحلية او الداخلية ويرمز له بالرمز (M2) في الإحصاءات تتكون من النقد الضيق (M1) مضافا إليها الودائع الاجل و ودائع الادخار الخاصة لدى المصارف التجارية جرى الركون إلى هذا المفهوم بناء على طروحات ملتون فريدمان Milton Friedman وانا شوارتز Anna Schwartz اذ ان المفهوم الضيق لعرض النقد لا يعبر بدقة عن الكميات النقدية المتاحة داخل الاقتصاد وان المفهوم الواسع هو الذي يصنع الإطارات المناسبة للحجم الكلي للنقودوحجتهم في ذلك أن تطور الهيكل المالي في الاقتصادات المتقدمة صناعية قد وفره طائفة متنوعة من الموجودات الممكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وبوقت قصير.(الغالبي &الاعرجي،48:2016).ساهم ارتفاع معدل الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز منح القروض، وبالتالي سهولة حصول المستثمر الأجنبي

على التمويل اللازم للدورة الاقتصادية خاصة وهذا ما يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ان العلاقة بين الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طرديا ، بمعنى أن معدل نمو الكتلة النقدية يؤثر إيجابا على الاستثمار الأجنبي ، أن ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.(اسماعيل & حسن 25:2017).

2- **سعر الصرف:** هو السعر الذي تُستبدل بموجبه عملة دولةٍ ما بعملة دولةٍ أخرى. بمعنى آخر، هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، أو العكس .(Salim& Soelistyo,82:2024).إن تقلبات اسعار الصرف تؤثر علي عملية اتخاذ القرار الاستثماري السليم، اذ انها تؤدي الى حدوث تغيرات في مقدار للعوائد الاستثمارية لدى الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي اذ يؤثر ارتفاع معدلات سعرالصرف أو انخفاضها تأثيراً مباشرا على التكاليف ، كما ان التغيرات الغير متوقعة في اسعار الصرف الزيادة والانخفاض تؤثر على المستثمرين تأثيراً مباشراً (Busse et al. 2010 :12)، وان العلاقة بين سعر صرف العملة والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة عكسية أي أن إنخفاض سعر الصرف يؤدي الى زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدولة المضيفة وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية من خلال زيادة الأرباح للشركات المستثمرة(بن مريم واخرون، 2020، 44).

3- **سعر الفائدة:** يعد سعر الفائدة مؤشر مهم وعامل من العوامل التى تؤثر فى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة التي تبحث عن الاستثمار الأجنبي، إنّ هذا التأثير يكون واضح عند تحرك الفائدة سواء كان بالأرتفاع او الإنخفاض في القرارات الأستثمارية للمستثمرين الاجانب،(حافظ، 2020:75)لاسيما ان العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار الاجنبي المباشر علاقة عكسية وذلك وفقا للنظرية الاقتصادية إي إن انخفاض معدلات الفائدة من شأنها ان تعمل على رفع معدلات التدفق الاجنبي المباشر والعكس صحيح . (عبد العظيم، 2007: 127).إن تحرك رأس المال في الاقتصاد العالمي يميل إلى التدفق إلى البلدان التي لديها عائد أعلى على الاستثمار مقارنة بالدول ذات معدلات الفائدة المرتفعة وبالتالي فان الاستثمار الأجنبي يرتفع في الدول التي تقدم عوائد إستثمار أفضل بالإضافة إلى الأمان في شكل أسعار فائدة منخفضة وأفضل بيئة للعمل. لذلك يميل رأس المال للانتقال من البلدان ذات معدل العائد المنخفض إلى البلدان ذات معدل العائد المرتفع (Siddiqui&Aumeboonsuke, 2014, 68).

4- **معدل التضخم :** التضخم هو ظاهرة اقتصادية تتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، أي أن كل وحدة نقدية تشتري كمية أقل من السلع والخدمات مع مرور الوقت (Hansen&Newman&,150:2022).ان العلاقة بين معدل التضخم وتدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر عكسية، اذ كلما زادت معدلات التضخم انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرالى الدول المضيفة وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية ، اذ يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى ارتفاع تكلفة رأس المال وهذا ما يؤثر على ربحية المستثمر الأجنبي بشكل سلبي . (Onyeiwu &Shrestha,95:2016).

المحور الثالث: تحليل متغيرات السياسة النقدية والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة[2004-2023]

اولا : متغيرات السياسة النقدية في العراق

1- **عرض النقد الواسع [M2]:** يعد المعروض النقدي (M2) (السيولة المحلية)من المتغيرات الاقتصادية المهمة له تأثير فعال في المؤشرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الفائدة والموازنة العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف، السيولة المحلية تؤثر في

تلك المؤشرات من خلال الارتفاع والانخفاض بسبب الأنشطة الاقتصادية ، كما يظهر في الجدول (1) .ان(M2)قد استمر بالزيادة ما بعد عام (2004) حتى عام (2023) .إذ ارتفع من (11,498,148)مليار دينار عام 2004 ، اي ما يعادله(7.91338472) مليون دولار إلى(180,975,628) مليار دينار عام 2023 ،اي ما يقابله (139.212022)مليون دولار، وبمعدل نمو بلغ (20.77%)،و معدل النمو للمدة 2004-2023 بلغ (17.3%) يعود سبب ذلك إلى ارتباط نمو عرض النقود بالإنفاق الحكومي، اذ كان الإنفاق الحكومي يتزايد سنويا كنتيجة لارتفاع الايرادات النفطية، لتلبية حاجتها الأنفاق الجاري والاستثماري.اما في عام (2015) فقد شهد(M2)انخفاضاً بلغ معدل نموه السنوي سالباً(6.82-) ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وانخفاض صافي الأصول الاجنبية ، اما خلال الاعوام (2016-2020) فتلاحظ ان(M2)قد ارتفعت و بمعدلات نمو متباينة ايضا ، اذ كانت (7.02)، (2.64) ،(2.72) (8.43) ، (15.91) ، إذ جاءت هذه الزيادة في النمو كمحصلة لنمو المعروض النقدي بالمعنى الضيق (1M) و اشباه النقود (الودائع الاخرى)، اما في عام (2021) فقد شهد (M2) انخفاضاً وبلغ معدل نموه السنوي سالباً(4.91-) .

2-**سعر الصرف الرسمي :** من خلال الجدول (1) يظهر بأن البنك المركزي ، من خلال سياسته النقدية قد رفع من قيمة الدينار أمام الدولارالامريكي . وخلال المدة (2004-2022) فبعد أن كان (1453) دينار عام (2004) ثم انخفضت الى (1170) دينار خلال الاعوام(2009 و 2010 و 2011)، في عام (2012) قام البنك المركزي على تخفيض سعر الصرف اذ بلغ (1166) دينارًا لكل دولار أمريكي ، و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الصادرات العراقية ،بعدها استقر عند (1190) من عام (2015) حتى عام (2020) ، وبذلك نجد أن السياسة النقدية قد حققت نوعاً من الاستقرار في معدل سعر الصرف إذ بدأت الثقة تعود بقيمة الدينار العراقي وقدرته على أن يكون مخزناً للقيمة وهذا يشجع على جذب المستثمر داخل العراق ويكون أحد المحددات الايجابية في تكوين بيئة الاستثمار المناسبة ,اما في عام (2023) خفض سعر الصرف دينار اتجاه الدولار الامريكي الى (1300) دينار دينارًا لكل دولار أمريكي ،و معدل النمو سعر الصرف الرسمي للمدة (2004-2023) بلغ(0.36373-)

3-**التضخم :** لمعرفة واقع معدل التضخم في الاقتصاد العراقي ، يمكن ملاحظة الجدول (1) اذ يظهر وجود مرحلتين من التضخم، المرحلة الولى هي مرحلة التضخم المرتفع والتي تمتد خلال المدة (2004-2008)، بمعدلات(26.8) ، (37.1)، (53.1) ،(30.9) ، (12.7) على التوالي ،كان ذلك نتيجة اتباع سياسة نقدية توسعية اعتماداً على الايرادات النفطية لتلك السنوات، وفي هذه المرحلة كان معدل التضخم عاملا سلبيا في تكوين بيئة الاستثمار، أما المرحلة الثانية ، التي تمتد من (2009-2023) فقد كانت معدلات التضخم منخفضة ،وذلك نتيجة اتباع سياسة نقدية انكماشية ادت الى تراجع معدلات التضخم وهذا يعكس الأداء الجيد للسياسة النقدية في مواجهة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا كله يصب في صالح تهيئة بيئة استثمار ملائمة أمام المستثمرين ، إن معدل التضخم شهد عدة تقلبات، خلال مدة الد را سة محققة أقل مستوياتها عام 2019 إذ بلغت (0.2 - %).و معدل النمو التضخم للمدة(2004-2023)بلغ (19.1).

4-سعر الفائدة: من الجدول (1) يظهر، ان اسعار الفائدة كانت مستقرة خلال المدة (2005-2004) بنسبة (6%-7%) على التوالي، وهذه النسب ،مقبولة. في المقابل ، شهدت سعر الفائدة ارتفاعا ملحوظا خلال المدة (2006-2008)اذ بلغت(16%، 20%، 16.7%)على التولي . وذلك نتيجة ارتفاع معدلات التضخم خلال تلك المدة كما يوضح في جدول (1) والتي

كانت السياسة النقدية ترغب في تخفيضها عن طريق رفع اسعار الفائدة ولتعاود معدلات الفائدة الانخفاض من جديد خلال المدة (2009-2018) ، وان هذا التخفيض يندرج ضمن الجهود الهادفة الى تعزيز الاقتصاد الوطني ودعم المؤسسات من خلال تخفيض بعض الاعباء عليها وبالتالي دعم الاستثمار وكان هذا القرار نتيجة لتخفيض نمو معدل اعادة الخصم وبالتالي يودي الى تنشيط العمليات المصرفية وهذا يودي الى دعم القروض الاستثمارية. اما خلال المدة (2013-2022) ، نلاحظ استقرار أسعار الفائدة بنسب تتراوح بين (4-6)، وهذا يدل على ان السياسة النقدية كانت فعالة في تلك المدة، اما في عام (2023) ،رفع سعرالفائدة الي (7.5%) و معدل النمو سعر الفائدة للمدة(2004- 2023)بلغ(6.60).

ثانيا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرالى العراق: من الجدول (1) يظهر أن التدفقات الواردة من الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة من عام 2004 ولغاية 2012 تعد مده ايجابيه ،مع تباين القيم والنسب. نرى الزيادة في التدفقات من عام 2004 اذ كانت التدفقات بلغت (300) مليون دولاراً و ارتفعت الى (5153) مليون دولاراً عام 2005 الى أنها انخفضت الى (383) مليون دولاراً في عام 2006 بسبب تدهور الوضع الأمني في العراق، مما ادى الى توقف الكثير من المشاريع الأجنبية ادى الى نزوح المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في العراق . بينما كان العام 2007 اكثر استقرارا في اغلب مناطق العراق وبالأخص المناطق الجنوبية في العراق أنعكس انعكاسا ايجابيا عن بيئة الاستثمار و بالاضافة الى تطبيق قانون الاستثمار الذي صدرة في عام 2006 اذ ادى الى زيادة قيمة الاستثمار الأجنبية بما يزيد عن (971,8) مليون دولاراً لعام 2007 مسجلا نمو يقدر بحوالي (250) عن العام 2006 . و خلال المدة (2008-2011) ارتفعت حجم الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير في العراق من خلال الاستقرار الامني الذي شهد العراق في تلك المدة اذ توزعت الاستثمار الأجنبية المباشرة على كافة القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع النفطي وتضاعف الاستثمارات الأجنبية خلال العام 2012 نتيجة نجاح جولات الترخيص والعقود الا أنها انخفضت للأعوام (2013-2023) وهذه المدة تعد سلبية نتيجة التدهور الامني الذي شهدة العراق بعد سيطرة داعش الارهابي على مناطق واسعة وسيطرته على عدد من الحقول النفطية المستثمرة ادى الى هروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة العمليات العسكرية فضلاً عن الفساد الاداري والمالي و جائحة كورونا Covid19، اذ أن الاستثمار الاجنبي المباشر يهرب من الدول التي لا يوجد فيها استقرار امني .اذ وصلت في عام (2023) الى (-5363.5) مليون دولار ،معدل نمو التدفقات الواردة من الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (2004-2023) بلغ(29.60) .

جدول(1) تطور المتغيرات السياسية النقدية في العراق للمدة (2004 – 2023)

Year	تدفقاتY الاستثمار الاجنبي المباشرالى العراق مليون) (دولار	نسبة تغير السنوي	X1 عرض النقد الواسع مليار دينار	X1 عرض النقد (M2)الواسع مليون دولار	نسبة تغير السنوي	X2 سعر الصرف الرسمي	نسبة تغير السنوي	X3 (تضخم)	نسبة تغير السنوي	X4 سعر الفائدة	نسبة تغير السنوي
2004	300	-	11,498,148	7.91338472	-	1453	-	26.8	-	6	-
2005	515.3	71.766667	14,659,350	9.97913547	26.10452	1469	1.10117	37.1	38.43284	7	16.66667
2006	383	-25.67436	21,050,249	14.3491813	43.79183	1467	-0.13615	53.1	43.12668	16	128.5714
2007	971.8	153.73368	26,919,996	21.450196	49.48725	1255	-14.4513	30.9	-41.8079	20	25
2008	1855.7	90.954929	34,861,927	29.2220679	36.23217	1193	-4.94024	12.7	-58.8997	16.75	-16.25
2009	1598.3	-13.87078	45,355,289	38.7652043	32.65729	1170	-1.92791	8.3	-34.6457	8.83	-47.2836
2010	1396.2	-12.64468	60,289,168	51.5292034	32.92643	1170	0	2.5	-69.8795	6.25	-29.2186
2011	2082	49.119037	72,067,309	61.5959906	19.53608	1170	0	5.6	124	6	-4
2012	3400	63.304515	75,336,128	64.6107444	4.894399	1166	-0.34188	6.1	8.928571	6	0
2013	-2335.3	-168.6853	87,526,585	75.0656818	16.18142	1166	0	1.9	-68.8525	6	0
2014	-10176.4	335.76414	90,566,930	76.2347896	1.557446	1188	1.886792	2.2	15.78947	6	0
2015	-7574.2	-25.57093	84,527,272	71.031321	-6.82558	1190	0.16835	1.4	-36.3636	6	0
2016	-6255.9	-17.40514	90,466,370	76.0221597	7.026251	1190	0	0.1	-92.8571	4.33	-27.8333
2017	-5032.4	-19.55754	92,857,047	78.0311319	2.642614	1190	0	0.2	100	4	-7.62125
2018	-4885.1	-2.927033	95,390,725	80.1602731	2.728579	1190	0	0.4	100	4	0

0	4	-150	-0.2	0	1190	8.439401	86.9253202	103,441,131	-37.04121	-3075.6	2019
0	4	-400	0.6	0	1190	15.91739	100.761563	119,906,260	-7.039277	-2859.1	2020
0	4	916.6667	6.1	22.68908	1460	-4.91184	95.8123137	139,885,978	-7.757686	-2637.3	2021
0	4	-19.6721	4.9	0	1460	20.30611	115.268063	168,291,372	-20.82054	-2088.2	2022
87.5	7.5	-10.2041	4.4	-10.9589	1300	20.77241	139.212022	180,975,628,	156.848	-5363.5	2023
6.606914		19.14537		-0.36373		17.34022			29.605079		معدل النمو للمدة 2004-2023

المصدر : بالاعتماد على:

1-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية الحسابات القومية, سنوات مختلفة.

2-البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, نشرات سنوية مختلفةwww.cbi.iq.

3-جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك و معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي لسنة 2022 ، قسم الأرقام القياسية ، ص39.

4-استخراج معدل النمو على بيانات الجدول نفسها .

5-تم تحويل عرض النقد الواسع بالدينار العراقي الى الدولار الامريكي بالسعر الصرف الرسمي .

المحور الرابع :دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة 2004-2023

يتم في هذا المبحث عرض نتائج النماذج القياسية المستعملة في قياس تأثير متغيرات السياسة النقدية في تدفقات الاستثمار الاجنبى فى العراق باستعمال البرنامج الاحصائيEviews12 ، كما تغطي بيانات الدراسة الحالية المدة الزمنية (2004-2023) .

وفيما يأتي توصيف متغيرات الدراسة :-

- **المتغير التابع:** (Y) يعبر عن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI).

- **المتغيرات المستقلة** والتي تمثل متغيرات السياسة النقدية وكما يلي:

- عرض النقد الواسع (X1)
- سعر الصرف الرسمي (X2)
- التضخم (X3)
- سعر الفائدة (X4)

اولاً: اختبارات الاستقرارية: يظهر الجدول(2) نتائج اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة(الاستثمار الاجنبي المباشر Y، عرض النقد الواسع X1، سعر الصرف الرسمي X2، معدل التضخم X3، سعر الفائدة X4)حسب اختبار دوكي فوللرالمطور ADFواختبار فليبس بيرون PPاذ يتبين بان معظم المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات وحسب اختبار ADF واختبار PP لذلك تم اخذ الفرق الاول لجميع المتغيرات وكما يظهر الجدول(2)

جدول (2) اختبارات الاستقرارية حسب طريقة فليبس بيرون PP ودوكي فوللر المطور ADF لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level						
		Y	X1	X2	X3	X4
With Constant	t-Statistic	-1.4204	1.3169	-1.9957	-1.4317	-1.8121
	Prob.	0.5625	0.9983	0.2875	0.5569	0.3694
		no	no	No	No	No
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8922	-0.3644	-1.8994	-1.5672	-2.2809
	Prob.	0.6394	0.9856	0.6357	0.7877	0.4339
		no	no	No	No	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0202	4.0458	-0.6307	-1.5122	-0.8785
	Prob.	0.2714	1.0000	0.4376	0.1206	0.3291
		no	no	No	No	no
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
At Level						
		Y	X1	X2	X3	X4
With Constant	t-Statistic	-1.685	0.7285	-2.1961	-4.3009	-3.3667
	Prob.	0.4290	0.9909	0.2113	0.0019	0.0202
		no	no	no	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4543	-2.1626	-1.5356	-3.9381	-0.9127
	Prob.	0.3466	0.4926	0.7963	0.0218	0.9417
		no	no	no	**	No
Without Constant &	t-Statistic	-1.0397	1.9680	0.1377	-3.877	-2.166

Trend	Prob.	0.2626	0.9862	0.7195	0.0003	0.0312
		no	no	no	***	**

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

يظهر من الجدول (3) ان جميع المتغيرات تصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الاول لها وحسب اختبار ADFواختبار PP اي ان متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة 1هذا يعني امكانية تطبيق اختبار ARDL و اختبار الحدود للتكامل المشتركARDL Long Run and Bounds Test.

جدول (3) اختبارات الاستقرارية للفرق الاول لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At First Difference						
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Constant	t-Statistic	-2.2774	-2.4819	-2.2682	-2.1452	-2.0862
	Prob.	0.0184	0.0127	0.0187	0.0229	0.0251
		**	**	**	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2461	-2.5013	-2.0578	-2.0318	-2.049
	Prob.	0.0451	0.0325	0.0551	0.0565	0.0556
		**	**	*	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.302	-2.0957	-2.2801	-2.226	-2.1109
	Prob.	0.0224	0.0362	0.0236	0.0268	0.0350
		**	**	**	**	**
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
At First Difference						
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Constant	t-Statistic	-2.2902	-1.8499	-1.8617	-2.1715	-3.3528
	Prob.	0.0181	0.0355	0.0345	0.0220	0.0196
		**	**	**	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2915	-1.3745	-3.272	-4.7007	-6.4208
	Prob.	0.0425	0.0848	0.0886	0.0035	0.0000
		**	*	*	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.6837	-0.4567	-1.9283	-3.9775	-3.385
	Prob.	0.0089	0.0509	0.0525	0.0002	0.0013
		***	*	*	***	***

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

ثانياً: نتائج التقدير [ARDL] : نتائج تقدير أنموذج الانحدار الذاتي والقيم الموزعة متأخراً (ARDL). وذلك لغرض تحقيق المعنوية الاحصائية والقياسية والتي تعد من أكثر الصيغ ملائمة للبيانات المتوفرة للدراسة، اذ اعتمدت الدراسة على معيار(AIC)لتحديد عدد فترات التخلف الزمني كما ذكر في البند الخاص بصياغة الأنموذج. وتم تحديد عدد تخلفات فروق المتغيرات المتضمنة في الأنموذج المقدر تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي المستخدم للتقدير والذي بلغ (2,4,1,0,0) للمتغيرات(الاستثمار الاجنبي المباشر Y، عرض النقد الواسع X1، سعر الصرف الرسمي X2، معدل التضخم X3، سعر الفائدةX4) من اليسار الى اليمين على التوالي. والجدول (4) يعرض نتائج تقدير أنموذج (ARDL) الخاص بالنموذج الاول للدراسة.

جدول (4) تقدير الأنموذج الاول (ARDL)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3 X4				
Selected Model: ARDL(2, 4, 1, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	1.682904	0.109771	15.33106	0.0000
Y(-2)	-0.951944	0.107727	-8.836622	0.0000
X1	-224.9643	85.04943	-2.6451	0.0142
X1(-1)	466.3016	144.4911	3.227199	0.0036
X1(-2)	-439.1103	144.2456	-3.044185	0.0056
X1(-3)	430.3404	120.7924	3.562645	0.0016
X1(-4)	-285.0857	61.58843	-4.628885	0.0001
X2	-2.071875	4.401806	-0.470687	0.6421
X2(-1)	11.52586	5.861257	1.966449	0.0609
X3	-68.27797	33.02799	-2.067276	0.0497
X4	-94.84291	66.60696	-1.423919	0.1673

C	-8158.156	3128.477	-2.607709	0.0154
R-squared	0.971629	Mean dependent var		-2255.333
Adjusted R-squared	0.958625	S.D. dependent var		3796.73
S.E. of regression	7.722857	Akaike info criterion		16.39779
Sum squared resid	14314204	Schwarz criterion		16.92563
Log likelihood	-283.1602	Hannan-Quinn criter.		16.58202
F-statistic	74.72038	Durbin-Watson stat		2.643352
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

ثالثاً: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) :تم ادراج الاحصاءات الخاصة بهذا الاختبار في الجدول (5)، وان قيمة (F*) المحسوبة للأنموذج المقدر البالغة حوالي (4.949767) أكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (4.01) لمستوى معنوية 5%. عليه نتمكن من رفض فرضية العدم والتي تفترض عدم وجود التكامل المشترك وعدم وجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر Y، عرض النقد الواسع X1، سعر الصرف الرسمي X2، معدل التضخم X3، سعر الفائدةX4، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفترض وجود التكامل المشترك ووجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر Y بكونه متغيراً تابعاً والمتغيرات المستقلة. اي بمعنى ان التغير الحاصل في هذه المتغيرات يجعل الاستثمار الاجنبي المباشر يتجه نحو مستواه التوازني في طويلة الاجل. وهذه النتيجة متوافقة مع التوقعات المسبقة للدراسة، اذ انه في المدى البعيد تتجه المتغيرات باتجاه قيمها التوازنية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (5) نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.949767	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

رابعاً: تحليل الاستجابة القصيرة الاجل والطويلة الاجل ومعامل تصحيح الخطأ: يظهر الجدول (6) أن معلمة تصحيح الخطأ في معادلة الاستجابة للأجل القصير مساوية (0.269041-) والتي جاءت معنوية عند مستوى المعنوية (0.000%) مما يشير إلى سرعة الاستجابة وتصحيح الاختلال في التوازن عند الأجل الطويل والتي تتم خلال اقل من اربعة أشهر (1/0.269014=3.71727). ويمكن العلاقات كالاتي:

1- وجود العلاقة العكسية والمعنوية بين عرض النقد الواسع X1 والاستثمار الاجنبي المباشر Y في القصيرة الاجل بمستوى معنوية 5%، أي ان ارتفاع عرض النقد الواسع X1 بمقدار وحدة واحدة أدي الى انخفاض في الاستثمار الاجنبي المباشر Y بمقدار (22.49643)، اما في طويلة الاجل وجود العلاقة الطردية والمعنوية بين عرض النقد الواسع X1 والاستثمار الاجنبي المباشر Y عند المستوى المعنوية 1% وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، أي ان ارتفاع عرض النقد الواسع X1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر Y بمقدار (19.5206)، وهذا النتيجة يعود الى ارتباط نمو عرض النقود بالإنفاق الحكومي، كان الإنفاق الحكومي يتزايد سنويا كنتيجة لزيادة في الايرادات النفطية، لتلبية حاجتها من الأنفاق الجاري والاستثماري، اعتمد التوسع النقدي لتحفيز النمو الاقتصادي الحقيقي لدعم البيئة التحتية و تشير الى نشاط اقتصادي متزايد مما يجذب المستثمرين، شهدت المدة (2004-2012) اعلى نسب تدفق مما يعكس تحسين نسبي في البيئة الاستثمارية بعد عام 2003،ابتدا في عام 2013 بدأت النسبة بالتراجع لتصل الى قيم سالبة ،مما يدل على خروج استثمارات اجنبية اكثر من دخولها . و هذا التراجع يرتبط بعدم الاستقرار الامني والسياسي و تقلبات اسعار النفط و ضعف البنية التحتية الاستثمارية).

2- وجود العلاقة العكسية وغير المعنوية بين سعر الصرف الرسميX2 والاستثمار الاجنبي المباشر Y في الاجل القصير لأنه قيمة الاحتمالية أكبر من 5%، اما في طويلة الاجل وجود العلاقة العكسية

والمعنوية بين سعر الصرف الرسمي X2 والاستثمار الاجنبي المباشر Y لمستوى المعنوية 5%، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، أي ان ارتفاع سعر الصرف الرسمي X2 بمقدار وحدة واحدة أدي الى انخفاض في الاستثمار الاجنبي المباشر Y بمقدار (35.13961)، وهذه النتائج يعود الى ارتفاع سعر الصرف الرسمي (اي قوة العملة المحلية) قد يجعل الاستثمار الاجنبي المباشر أقل جاذبية لأن تكلفة الاستثمار تصبح اعلى بالنسبة للمستثمر الاجنبي ، اذ ان تقلبات سعر الصرف تؤدي الى حالة من عدم اليقين مما يدفع المستثمرين لتجنب الدخول في المشاريع طويلة الأجل.

3- وجود العلاقة العكسية والمعنوية بين معدل التضخم X3 والاستثمار الاجنبي المباشر Y في الاجلين القصير والطويل، أي ان ارتفاع معدل التضخم X3 بمقدار وحدة واحدة أدي الى انخفاض في الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار (68.27797) في قصيرة الاجل بمستوى المعنوية 5% و (25.3783) في طويلة الاجل وعند المستوى المعنوية 10% لأنه قيمة الاحتمالية يساوي (P = 0.0915)، وهذه النتائج سبب التضخم خلال المدة (2007-2012) ذلك يعود الي نتيجة اتباع سياسة نقدية انكماشية ادت الى انخفاض معدلات التضخم اذ تعد معدلات مقبولة قابلها زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر , اما خلال المدة (2013-2023) فكانت معدلات التضخم منخفضة ونلاحظ خلال نفس المدة انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر من العراق اذ كانت قيم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال المدة (2013-2023) سالبة ، نتيجة الحروب والصراعات الامنية التي مر بها العراق في تلك المدة ، ارتفاع التضخم يعني عدم اليقين و يخلق بيئة غير مستقرة مما يجعل المستثمرين الاجانب اكثر ترددا. كما ان التضخم يؤدي الى تأكل الارباح يقلل من القوة الشرائية و يؤثر على هوامش الربح و يزيد من مخاطر تحويل الارباح الى الخارج.

4- وجود العلاقة العكسية وغير المعنوية بين سعر الفائدة X4 والاستثمار الاجنبي المباشر Y في الاجلين القصير والطويل لأنه قيمة الاحتمالية أكبر (1%، 5%، 10%).يعود سبب ذلك الى ان ارتفاع سعر الفائدة يعني زيادة التكلفة الاقتراض و تكون البيئة الاستثمارية اقل جاذبية للمستثمرين الاجانب ،اذ ان المستثمرون الاجانب يبحثون عن عوائد اعلى بتكلفة أقل . في نفس الوقت ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انكماش اقتصادي و تباطؤ في النمو مما يقلل الربح للمشاريع الاجنبية ،مما يدل على عدم اعتماد المستثمرين الاجانب على هذا المتغير في قراراتهم الاستثمارية داخل العراق.

5- ان معامل التحديد (R2) و معامل التحديد المعدل (Adjusted R2) مرتفع جدا لأنموذج المقدر و تبلغ قيمته (0.971929 و 0.958625) على التوالي(97.19% و 95.86%)، وكذلك الاختلاف بين معامل التحديد (R^2) و معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قليل جدا، وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج المقدر ضرورية و مهمة، وهذا دليل على حسن التقدير.

ان المتغيرات المستقلة تؤثر بنسبة (97%) في المتغير التابع اما نسبة(3%) فنعود لعوامل اخرى غير داخلة في النموذج القياسي.

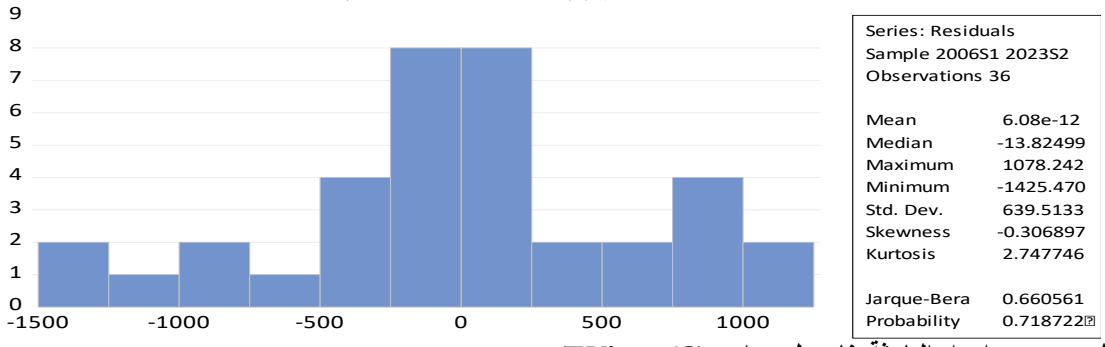
جدول (6) نتائج علاقة التوازن في قصيرة الاجل وطويلة الاجل

نتائج تقدير معلمات المقدرة لنموذج ARDL					
Dependent Variable	Independent Variables	Coefficient	Prob.	المؤشرات الاحصائية	
الاستثمار الاجنبي المباشر	عرض النقد الواسع	-22.49643	0.0142	R-squared	0.971629
	سعر الصرف الرسمي	-2.071875	0.6421	Adjust R-squared	0.958625
	التضخم	-68.27797	0.0497	Akaike info criterion	16.39779
	سعر الفائدة	-94.84291	0.1673	Durbin - Watson	2.643352
Dependent Variable	Independent Variables	Short run		Long run	
		Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
الاستثمار الاجنبي المباشر	عرض النقد الواسع	-22.49643	0.0142	19.5206	0.0016
	سعر الصرف الرسمي	-2.071875	0.6421	-35.13961	0.0349
	التضخم	-68.27797	0.0497	-25.3783	0.0915
	سعر الفائدة	-94.84291	0.1673	-35.25225	0.1847
Coin Eq(-1)		-0.269041	0.0000		
EC = Y - (19.52060*X1 - 35.1396*X2 -25.37830*X3 -35.25225*X4)					

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

خامساً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: يظهر الشكل (1) تشير نتائج التوزيع الطبيعي Jarpur-Bera الى ان قيمة هذا الاختبار بلغت (0.660561) وقيمة الاحتمال المقابلة بلغت (0.718722) وهي أكبر من 5%، أي اننا نقبل فرضية العدم القائل البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ونرفض الفرضية البديلة.

شكل رقم (1) اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

سادساً: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: يوضح الجدول (7) أن قيمة (Prob.Chi-Square) أكبر من المستوى المعنوي 5% أي، 0.05 < Prob. Chi-Square =0.2318 ، ومنه نقبل الفرضية العدم وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة إحصائية (F) المقابلة جاءت غير معنوية اذ أن قيمة prob. F(1,23)، أكبر من (5%) أي0.3395 > 0.05 وهذا دليل آخر على غياب الارتباط الذاتي للبواقي.

جدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستعمال Breusch

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.951352	Prob. F(1,23)	0.3395
Obs*R-squared	1.429926	Prob. Chi-Square(1)	0.2318

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

سابعاً: اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ: نلاحظ من خلال الجدول(8)أن قيمة (Prob.Chi-Square)أكبر من المستوى المعنوي(5%)أي Prob.Chi-Square = 0.1870 > 0.05، ومنه نقبل الفرضية العدم وهذا يعني عدم وجود اختلاف في تباين حد الخطأ ونرفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة إحصائية(F)المقابلة جاءت غير معنوية اذ أن قيمة prob.F(3,29)أكبر من(5%)أي 0.2005> 0.05 وهذا دليل آخر على ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

الجدول 8)) نتائج اختبار ثبات التباين باستعمال ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.645528	Prob. F (3,29)	0.2005
Obs*R-squared	4.800343	Prob. Chi-Square (3)	0.1870

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

1- **اختبار استقرارية النماذج المقدرة باستعمال اختبار:** يعد اختبار الاستقرارية في نموذج ARDLالمقدر من الأدوات الأساسية في التحليل القياسي، إذ يهدف إلى التحقق من خلو البيانات من أي تغيرات هيكلية قد تؤثر في دقة النتائج المستخلصة. ولتحقيق ذلك، يتم الاعتماد على كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ). وتكتسب هذه الاختبارات أهمية خاصة في هذا السياق، كونها توفر مؤشرين رئيسيين:

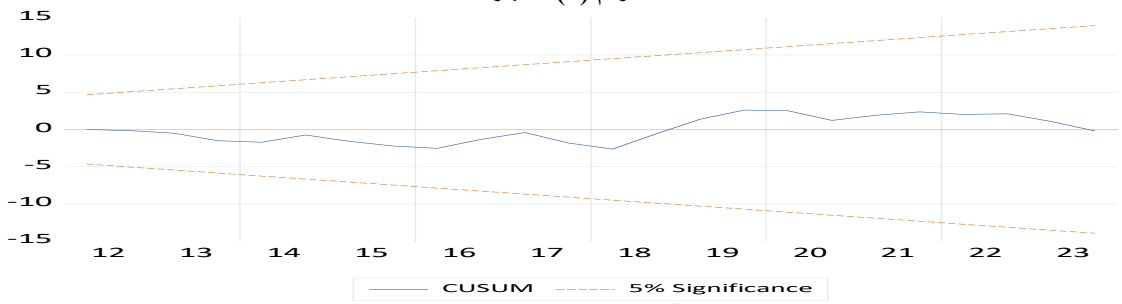
✓ الأول يتمثل في الكشف عن وجود تغيرات هيكلية محتملة في البيانات.

✓ الثاني في قياس درجة استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع الأسس الاقتصادية النظرية.

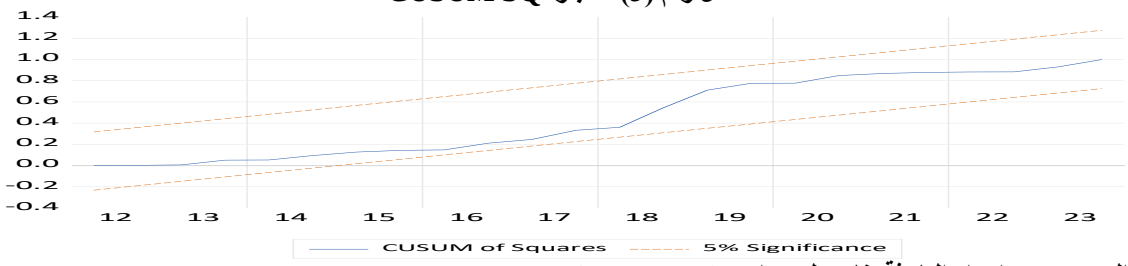
وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاختبارات تعد مكملاً منهجياً لتطبيقات نموذج ARDL، اذ يفسر

استقرار المعلمات من خلال بقاء منحنيات الاختبارين(CUSUMو CUSUM SQ)ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني ثبات النموذج وغياب التغيرات الهيكلية. أما في حال خروج المنحنيات عن هذه الحدود، فيُستدل بذلك على وجود خلل في استقرارية المعلمات أو حدوث تغيرات هيكلية في البيانات.

شكل رقم (2) اختبار CUSUM



شكل رقم (3) اختبار CUSUM SQ



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

المحور الخامس : الاستنتاجات و التوصيات

اولا : الاستنتاجات

1-وجود العلاقة العكسية والمعنوية بين عرض النقد الواسع X1 والاستثمار الاجنبي المباشر Y في القصيرة الاجل ،اما في طويلة الاجل وجود العلاقة الطردية والمعنوية بين عرض النقد الواسع X1 والاستثمار الاجنبي المباشر ، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية.

2-وجود العلاقة العكسية وغير المعنوية بين سعر الصرف الرسمي X2 والاستثمار الاجنبي المباشر Y في الاجل القصير , اما في طويلة الاجل وجود العلاقة العكسية والمعنوية بين سعر الصرف الرسمي X2 والاستثمار الاجنبي المباشر Y , وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية.

3-وجود العلاقة العكسية والمعنوية بين معدل التضخم X3 والاستثمار الاجنبي المباشر Y في الاجلين القصير والطويل.

4-وجود العلاقة العكسية وغير المعنوية بين سعر الفائدة X4 والاستثمار الاجنبي المباشر Y في الاجلين القصير والطويل .

5- وكذلك تبين النتائج الى وجود التكامل المشترك ووجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر بكونه متغيراً تابعاً والمتغيرات المستقلة.

6- ان معامل التحديد(R2) و معامل التحديد المعدل Adjusted R2) مرتفع جدا لأنموذج المقدر و تبلغ قيمته (97.19% و 95.86%)، وكذلك الاختلاف بين معامل التحديد و معامل التحديد المعدل قليل جدا، يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج المقدر ضرورية و مهمة وهذا دليل على حسن التقدير.

ثانيا : التوصيات

1- توفير مناخ استثماري من خلال اصدار قوانين خاصة بالاستثمار وتوفير و تامين الجانب الامني و العمل على ازالة التحديات التي توثر على الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

2- ضرورة العمل على بحث في نقاط الضعف في السياسة النقدية و ايجاد حلول لها، و العمل على

تحقيق استقلال اكثر للسياسة النقدية في العراق .

3- من الضروري لواضعي السياسات الاقتصادية وضع سياسات تستهدف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، من خلال السيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف بعيدًا عن التغيرات التقلبات الشديدة. مع الحاجة إلى إصلاح النظام المصرفي وتحسين مستوى أسعار الفائدة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

4- تطوير الصناعات غير النفطية و عدم الاعتماد على قطاع معين ، والعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية لهذه القطاعات من اجل الحصول على التكنلوجيا الحديثة من الشركات العالمية الكبرى.

المصادر References

1.البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, نشرات سنوية مختلفةwww.cbi.iq.

2.جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك و معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي لسنة 2022 ، قسم الأرقام القياسية.

3.وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية الحسابات القومية, سنوات مختلفة.

4.ادريس، محمد، 2021 (السياسة النقدية) سلسلة كتيبات تعريفية، موجة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد 17 ، صندوق النقد العربي.

5.اسماعيل، محمد، و حسن جمال قاسم(2017)محددات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

6.إيمان ، يحياوي, و سمية زيرار(2023) ، أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال المدة (2020 -1999) مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد9، العدد 20

7.بن مريم محمد و جعفر، محمد و بوخاري، بولرياح، (2020) ، (دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا - دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL خلال المدة 1990 - 2017 ، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد 2 جامعة الجلف ،الجزائر

8.جاسم ، محمد سلمان (2017) (العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في

9.حافظ، ابو بكر عامر، 2020 ، أثر بعض متغيرا ت السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2018- 2004) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

10. حسن، عبد الستار رائف2023قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في العراق للمدة 2004-2021، باستعمال منهجية التكامل المشترك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 13 ، العدد2.

11. الخربوطلى (2020)، أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية مباشرة إلى مصر(2001-2016)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 40 ، العدد4 ،اتحاد جامعات العربية .

12. خلف، بلاسم جميل (2020)، العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية مجلة بغداد للعلوم

13. خليل عبد القادر(2014) مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

14. خؤشناو ,صباح صابر محمد(2024) السياسات المالية و النقدية و التوازن الاقتصادي , هاتريك للتوزيع و النشر,الطبعة الاولى ,العراق/اربيل

15. زموش، نسمة(2019)دور الاحتياطات الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية خلال المدة 2010-2017رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية - جامعة محمد خضير

16. سميرة سعيداني، 2019 ، كتب في الاقتصاد النقدي المعمق، مطبوعة موجهة للطلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بشير الابراهيمي، الجزائر.

17. صالح لورنس يحيى، وسعود ، ضياء حسين (2020) (دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النهضة التنموية الماليزية مع امكانيه الاستفادة منها على المستوى العراقي)مجله تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية المجلد16العدد50، جامعة تكريت كليه الادارة و الاقتصاد.

18. عبد العظيم حمدي،(2017) السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي الدار الجامعية الاسكندرية، مصر

19. العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)مجله العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 41 العدد 101 جامعه بغداد، كليه الادارة والاقتصاد.

20. علي، اسماء سي ، (2019) ، تقييم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال المدة(2017-2002) - دراسة تحليلية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد (15)، العدد (21) الجزائر
21. الغالبي، عبد الحسين جليل ، الاعرجي، كاظم سعد ،(2016) اساسيات النقود والمصارف ، ط 1 ، دار الضياء للنشر، النجف،العراق
22. محمد ، ذكي محمد سلامة (2018)أثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق(2000-2016) المجلة العلمية للدراسات البيئية و التجارية ،المجلد9،العدد3،جامعة قناة سويس.
23. يحيى، مدركة ذنون،(2020)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة للمدة 1995-2018 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 22، العدد 49، جامعة تكريت.
24. Abdullah ,Yousif (2020), The Impact Of Monetary Policy OnThe Economic Growth In Turkey, Master's Thesis, Near East University.
25. Busse; Matthias. Hefeker; Carsten and Nelegen; Signe, 2010, Foreign Direct Investment and Exchange rate regimes ،MAGKS Joint Discussion Paper Series in Economics, No.15-2015, Philipps-University Marburg, Facility of business Administration and Economics, Marburg.
26. Griggio , Matteo, (2017) ,Foreign Direct Investment, Attractiveness and Competition among ASEAN Countries Case studies: Cambodia, Lao, Thailand and Vietnam, Master Degree InBusiness Administration, Ca Foscari University Of Venicf.
27. Hansen, Mousten , Kristoffer J ,and Newman Jonathan R(2022) What Is Inflation? Clarifying and Justifying Rothbard's Definition, the Quarterly Journal Austrian Economics, Volume 25 , No. 4 .
28. Karahan, Özcan, & Bayır, Musa,(2022) The effects of monetary policies on foreign direct investment inflows in emerging economies: some policy implications for post-COVID-19, Future Business Journal, 8(1):39.
29. Krugman, P. & Obstfeld, M.,(2018), International Economics: Theory and Policy,11th ed., Global Edition ISBN 9781292214870
30. Lusha ,Xu,(2020) Examining U.S. Monetary Policy Instruments Over Time: A Var Analysis, Master's Thesis, California State University, Sacramento.
31. Mishkin, F.S., (2019), The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. 12th ed Pearson Education, Limited, ISBN: 9780134733821.
32. Mukhtarov ,shahriyar, alalawneh mustafa mohammad , azizov mayis farid jabiyev (2020), impact of monetary policy and tax revenues on foreign direct investment inflows: an empirical study on Jordan(1991-2017)acta universitatis agriculturae et silviculturae mendelianae brunensis ,volume 68 , Number 6.
33. Oliver, Blanchard, (2017) Macroeconomics. 7th ed, Global ISBN 9781292160504.
34. Onyeiwu, steve and Shrestha, hemanta (2016), determinants of foreign direct investment in africa, journal of developing societies, vol 20(1–2).
35. Salim, Tiara & Soelistyo Aris (2024) Analysis of exchange rates in the economic uncertainty era, Jurnal Ekonomi dan Pembangunan ISSN 2613-9464, Vol. 14, No. 1.
36. Siddiqui, H. Ahmed,and Aumeboonsuke,Vesarach, (2014). The Role of Interest Rates in Attracting FDI: A Study on ASEAN 5 Economis. International Journal of Technical Research and Applications
37. Wahyudin, Ahmad(2024), The Role of Monetary Policy in Addressing Economic and Financial Challenges: Effective Strategies for Managing Inflation and Growth, Journal of Multi Currency, No. 1 Vol. 1, Nazhatut Tullab Al Muafi University Sampang.
38. Wang , Zihao (2024)Analysis of the influence of foreign direct investment on the international trade pattern of host countries, SHS Web of Conferences,200 ,01015 Lingnan University, Hong Kong, China
39. Zeqiri , Nazmi & Bajrami Hykmete(2016) Foreign Direct Investment (FDI) Types Andtheories: The Significance Of Human Capital UBT International Conference 2016 UBT International Conference,University Of Business And Technology In Kosovo, DOI: 10.33107/Ubt-Ic.2